



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

2019-7-1

البند -3-

مناقشة عامة

السيد الرئيس:

من واقع استعراض تقرير سعادة المفوض السامي واللجان المختصة، نود التأكيد على أن انتهاكات حقوق الإنسان في دول الخليج في ازدياد مريب، في ظل العبث والتصعيد المنهج، لإدخال المنطقة العربية واقلية الخليج في حرب جديدة تسعى إليها إسرائيل والولايات المتحدة بمباركة خجولة من المملكة المتحدة المستعمرة للدول العربية في الإقليم، وذلك باستهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجار والمعين لكل دول الخليج، التي تنتكر اليوم لكل أفضال هذه الدولة عليها، منذ قيامها وقيل نيلها الاستقلال الظاهري من المملكة المتحدة في خطوة تظهر قمة نكران الذات، وخاصة من السعودية، والإمارات، والبحرين ومن يعينها بالسر أو العلن، وإن ذلك أمر مثير للاستهجان حقاً أن يُمارس من دول مجاورة، للعبث بسيادة وأمن واستقرار دول، والعبث بحياة شعوب كريمة بأكملها تعيش في اقليم الخليج.

السيد الرئيس:

الشعب الخليجي يعيش حالة تغييب كاملة لدوره في إدارة شئونه العامة، في ظل تصاعد القمع والاستبداد الغير مسبوق وفي حالة عجز تام عن ممارسة حقه في التعبير عن آرائه، فها هي السعودية، والبحرين، والإمارات، والكويت وبسبب سياسة الإفلات من العقاب، واستخدام المرتزقة ذوي التاريخ الأسود في الأجهزة الأمنية، هم بين تصفية جسدية، واعتقال قسري، وسجن لعقود وبين تشريد، ولجوء، ولنا في جريمة قتل وتصفية الصحفي "خاشقجي" مثلاً صارخاً، وقد أشارت السيدة كالامار بكل شجاعة في تقريرها لبشاعة الجريمة، ومسئولية ولي العهد محمد بن سلمان وباقي القتلة عن تلك الجريمة، وواجب مواصلة التحقيق الدولي، والانتهاه لإداناتهم وتطبيق حكم القانون، وإنزال أشد العقوبات بهم، لردع الآخرين عن تكرار مثل تلك الجرائم الوحشية، ولوقف مسلسل الإعدامات، والإفراج عن المعتقلين والمعتقلات السياسيين بسبب آرائهم ودفاعهم عن حقوق الإنسان.

السيد الرئيس:

نطالب حكومات الدول الأعضاء وفي مجلسكم الموقر بممارسة كافة أشكال الضغط على دول الخليج المعنية، باستخدام شتى الآليات وتفعيلها لحماية حقوق الإنسان في دول الخليج، ونصرة للمدافعين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والاستماع إليهم وعدم تصديق التقارير الحكومية المفبركة والمزورة لواقع حالة حقوق الإنسان فيها.

ونخص المملكة المتحدة الشريك والراعي لحكومات دول الخليج، والمستفيد الأول من حالة الفساد ونهب الثروات الماضي على أشده وبوتيرة متصاعدة هناك، لأن تتحرك بشكل عملي لوقف قمع الشعب الخليجي، وواد محاولات الاستبداد والدكتاتورية، ومن ثم لدعم الجهود الشعبية لإنهاء معاناة المواطن الخليجي ليتمتع بالمزيد من الحريات وحقوق الإنسان للوصول لحالة التحول الديمقراطي لمكليات دستورية يدير في الإنسان الخليجي شئونه العامة ومن ثم للتشارك المتكافئ في التنمية المستدامة الحقة، ولا للنهب المنظم لثروات شعوب الخليج.

شكراً السيد الرئيس